القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الاسرائيلي، الأحد، 21 أيار / مايو 2023

في التقرير:

- **قط أسود بين الرياض والقدس؟ جهد فلسطيني لمنع التطبيع بين إسرائيل والسعودية**
- **بعد إلغاء قانون الانفصال: قائد المنطقة الوسطى يوقع أمر يسمح للمستوطنين بالبقاء في حومش**
- **تقرير: دول عربية حذرت المنظمات في غزة من قيام إسرائيل بتنفيذ المزيد من عمليات الاغتيال**
- **في الأسبوع العشرين من الاحتجاج على الإصلاح: أكثر من ربع مليون شخص يتظاهرون في جميع أنحاء البلاد**

قط أسود بين الرياض والقدس؟ جهد فلسطيني لمنع التطبيع بين إسرائيل والسعودية

"يسرائيل هيوم"

لولا عودة حاكم سوريا، بشار الأسد، إلى العالم العربي، فمن المشكوك فيه أن يهتم أحد بالمؤتمر ألـ 32 لجامعة الدول العربية، الذي عقد يوم الجمعة الماضي، وهي هيئة تتفوق

القدس عاصمة فلسطين

بشكل رئيسي في نشر التصريحات وعقد الاجتماعات الرسمية لغرض البروتوكول فقط. حقيقة أن الاجتماع عقد هذه المرة في جدة بالمملكة العربية السعودية، بقيادة المضيف ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، أعطى أهمية خاصة للحدث وزاد من الاهتمام السياسي والإعلامي المحيط به.

في الوقت الذي تمنت فيه رام الله الحظ للرئيس أبو مازن، تم استقبال رئيس السلطة الفلسطينية بالترحيب الحار، وحظي خطابه بمكانة مشرفة "في أسرة الأمم العربية"، بعد أن وضع ولي العهد السعودي القضية الفلسطينية في صدارة طاولة الاجتماع، وقال ما كان أبو مازن ينتظر سماعه طويلاً.

فقد قال بن سلمان: "القضية الفلسطينية لا تزال هي القضية الرئيسية وعلى رأس أولويات سياستنا الخارجية ولن نتردد في دعم الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه وحقوقه وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة داخل حدود 67، وعاصمتها القدس الشرقية، تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية".

هذا بالضبط ما كان أبو مازن يهدف إليه. الحصول على تأكيد شفوي وخطي لمبادرة السلام العربية من عام 2002، والتي تنص على أن الدول العربية لن تصنع السلام مع إسرائيل إلا بعد انسحاب كامل إلى خطوط 67 وإقامة دولة فلسطينية. وسبق هذه الكلمات محادثات تمهيدية، وقدم رئيس السلطة بنفسه هذا الطلب إلى بن سلمان خلال زيارته

القدس عاصمة فلسطين

الأخيرة للمملكة قبل نحو شهر. وجاء هذا الاجتماع بعد عامين متوترين بشكل خاص بين رام الله والرياض، وهي الفترة التي تم وصفها بـ "المقاطعة الصامتة" لبن سلمان لأبي مازن.

لقد تراجعت العلاقات كثيرا على خلفية اتفاقيات إبراهيم، وحتى قبل ذلك، بعد صفقة ترامب وتصرفات الرئيس الأمريكي السابق في المنطقة. اعتقد بن سلمان أن على الفلسطينيين أن يظهروا انخراطًا ومرونة، ورفض أبو مازن هذا النهج بشكل قاطع وأعرب عن رفضه الكامل للعملية، فسئم الزعيم السعودي الشاب من "الرفض الفلسطيني"، وامتنع لأشهر عن استقبال أبو مازن في الرياض، رغم الطلبات التي جاءت من رام الله. بل أنه أمر بقطع المساعدة الشهرية البالغة 25 مليون دولار.

تشير زيارات أبو مازن الأخيرة إلى المملكة العربية السعودية إلى تحسن العلاقات مع المملكة. في غضون ذلك، تم استئناف جزء من المساعدات المالية التي تم تحويلها للفلسطينيين، لكن الوضع لم يعد إلى طبيعته بعد. تقول مصادر فلسطينية إنه كان من المهم لرئيس السلطة الفلسطينية أن يصلح علاقته بالسعودية – اللاعب الذي يؤسس لمكانته كقوة إقليمية صاعدة، لكن، بحسبهم، تصريحات بن سلمان الدافئة في القمة بخصوص القضية الفلسطينية لا تشير بالضرورة إلى الدعم الكامل للسلطة الفلسطينية وقادتها.

"حتى الآن، كان بن سلمان مشغولاً بالشؤون الداخلية وترسيخ موقعه داخل السعودية، وهو الآن يحرر نفسه لينظر إلى الخارج، إلى المنطقة، ليرى ما يمكن أن يكسبه. هناك دعم

القدس عاصمة فلسطين

من جانبه للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ولكن جزءا كبيرا من ذلك تحركه المصالح"، قال مصدر فلسطيني، مضيفا: "بن سلمان يريد أن يعرف ما الذي سيحصل عليه من ذلك، وكيف يمكن لأبو مازن أن يفيده في المستقبل. لقد تم تجديد العلاقة مع السعوديين وهذا شيء مهم، لكن يجب أن نرى كيف تترجم السعودية تصريحاتها".

وأشار المصدر إلى أن "السعودية لن تسمح لنفسها بإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل طالما أن هناك حكومة يمينية متطرفة يذهب أعضاؤها إلى الأقصى ويثيرون مشاعر المسلمين. الحكومة في إسرائيل وسياساتها، التغييرات التي حدثت في المنطقة، وسلوك الولايات المتحدة دفع السعودية لإصلاح العلاقة مع أبو مازن".

وأضاف أن محمد بن سلمان يرى في القمة فرصة لإثبات الريادة وقيادة التحركات الإقليمية. "القضية الفلسطينية هي أحد المفاتيح التي يمكنك استخدامها لاكتساب الشرعية للقيادة السياسية. المملكة العربية السعودية تحتفظ بالقضية الفلسطينية بورقة رابحة مهمة. كل دولة تريد التأثير في الشرق الأوسط وترى نفسها كقوة إقليمية، يجب أن تتعامل مع القضية الفلسطينية والقدس، فكم بالحري حين تكون السعودية حارسة الأماكن المقدسة".

على أي حال، في رام الله راضون عن الدعم المكثف الذي تلقوه خلال المؤتمر. ويرون في البيان الختامي للمؤتمر تعبيرا عن الثقة بالقضية الفلسطينية، وانتصار دبلوماسي يشير للحكومة الإسرائيلية بأن السعودية والدول العربية لا تتجه نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

القدس عاصمة فلسطين

وبقدر ما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، فهذه أيضا رسالة إلى الإدارة الأمريكية، التي يقال إنها تضغط على السعوديين للتحرك في هذا الاتجاه.

بعد إلغاء قانون الانفصال: قائد المنطقة الوسطى يوقع أمر يسمح للمستوطنين بالبقاء في حومش

"معاريف"

بعد الموافقة على إلغاء قانون الانفصال، من قبل الكنيست في مارس الماضي، وقع الجنرال يهودا فوكس، قائد المنطقة الوسطى، أمس (السبت) على أمر يسمح لليهود بالبقاء في مستوطنة حومش. وينص الأمر أيضا على أن المنطقة ستكون تابعة لمجلس السامرة الإقليمي.

وعلق يوسي دغان، رئيس مجلس السامرة الإقليمي، على الأمر، قائلا: "هذا يوم عطلة. يوم مهم في تاريخ دولة إسرائيل. يوم تم فيه تحقيق العدالة التاريخية لإحدى أكبر المظالم التي ارتكبت في هذا البلد بحق أرض إسرائيل والمواطنين الإسرائيليين. أهنئ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غلانط وهذه الحكومة على هذه الخطوة الشجاعة والمهمة التي ستظل مسجلة في كتب تاريخ دولة إسرائيل، وهي خطوة من قبل قادة تجرأوا على تغيير الواقع وإصلاحه، وجهتنا إلى المستقبل: إلى الاستيطان والبناء".

وأضاف دغان: "أقسمت أثناء الترحيل أنه طالما كنت أتنفس، فسأعمل على العودة. ومن هذه الصدمة تصرفنا ونتصرف. لدي واجب أخلاقي لإعادة إنشاء هذه المستوطنات، لقد قال أثناء الترحيل أن المملكة اتخذت قرارا، والآن، قررت المملكة إجراء التصحيح. الآن نتحرك للخطوة التالية: البدء في التخطيط لإقامة مستوطنات في شمال السامرة مرة أخرى. لقد عدنا إلى الوطن".

كما ذكرنا، أقرت الكنيست في القراءتين الثانية والثالثة، في مارس الماضي، قانون إلغاء قانون الانفصال عن شمال السامرة. وتم تمرير مشروع القانون بتأييد جميع فصائل من المعارضة، وتم تمرير القانون بأغلبية 31 صوتاً مقابل 18.

"عقبة أمام السلام": إدانة أمريكية

وفي ردها على القرار، انتقدت السفارة الأمريكية في إسرائيل القرار وقالت إن "واحدة على الأقل من البؤر الاستيطانية في هذه المنطقة، حومش، أقيمت بشكل غير قانوني على أراض فلسطينية خاصة. الولايات المتحدة تدعو إسرائيل إلى الامتناع عن السماح بعودة المستوطنين الإسرائيليين إلى المنطقة المشمولة بالتشريع الذي تم تمريره في مارس، تماشيا مع التزامات رئيس الوزراء السابق شارون، والحكومة الإسرائيلية الحالية للولايات المتحدة".

وأضافت: "لقد أوضحنا أن تشجيع الاستيطان هو عقبة في طريق السلام وتحقيق حل الدولتين. وهذا يشمل بالتأكيد إنشاء مستوطنات جديدة، وبناء أو تقنين البؤر الاستيطانية،

أو السماح ببناء أي نوع من المباني على الأراضي الفلسطينية الخاصة أو في عمق الضفة الغربية المتاخمة للبلدات الفلسطينية".

تقرير: دول عربية حذرت المنظمات في غزة من قيام إسرائيل بتنفيذ المزيد من عمليات الاغتيال

"معاريف"

أفادت صحيفة "رأي اليوم"، أمس السبت، نقلا من مصادرها، أن التنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة تلقت تحذيرات من دول عربية بأن إسرائيل تعتزم تجديد الاغتيالات المستهدفة في القطاع، على الرغم من وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة مصرية بعد عملية "درع وسهم". وأضافت المصادر أن "الهدوء الذي يسود القطاع هو خديعة ويمكن أن تندلع الأوضاع في أي لحظة". وبحسب المصادر ذاتها، فإن "إسرائيل لن تتردد في تنفيذ اغتيالات لقادة بارزين في التنظيمات إذا أتيحت لها الفرصة".

وبحسب التقرير، نقلت عدة دول عربية لم يذكر اسمها الرسالة إلى المنظمات في غزة، حيث أعلنت الفصائل الفلسطينية أنها "تعلم جيدا أنه لا يمكن الوثوق بالجانب الإسرائيلي، وأن الخيانة هي سمة أساسية في تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين." وقالت الفصائل إن "الحكومة الإسرائيلية برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو تسعى لتصعيد الموقف لتجاوز الأزمات الداخلية التي تعاني منها إسرائيل، وقد أخذت المعارضة التحذيرات على محمل الجد".

القدس عاصمة فلسطين

في غضون ذلك، تطرق القيادي البارز في حماس صالح العاروري، إلى التوترات بعد مسيرة الأعلام التي أقيمت في القدس، وصرح لوكالة "شهاب" أن "إسرائيل جعلت القدس والمسجد الأقصى مركزا للصراع. إسرائيل تعمل بشكل منتظم ورسمي للسيطرة على القدس والمسجد، هذه القضية هي رافعة لكل من يعمل من أجل الشعب الفلسطيني، وهي المفتاح الأول لاستنهاض الأمة، لأنها تشكل قيمةً تاريخية ودينية لها".

وفي إطار فعاليات المؤتمر الإلكتروني الثاني لرواد ورائدات العمل للقدس وفلسطين تحت شعار "سيف قدسنا يمحو آثار نكبتنا"، أضاف العاروري: "يجب أن تصل الأمة بقادتها وشبابها ونخبها إلى أن قضية فلسطين قضيتهم جميعاً، لأنها قضية مركزية ومحورية في كافة الأبعاد"، مؤكدا أن " القدس رافعة لكل من يعمل لها".

واختتم العاروري كلمته بالتأكيد على أن "القدس مسؤولية الأمة، ونحن كشعب فلسطيني في الصفوف الأولى، ونحن لن نستسلم، ولن نتراجع ولن نتخاذل في الدفاع عن القدس، وقوتنا نستمدها من أمتنا".

في الأسبوع العشرين من الاحتجاج على الإصلاح: أكثر من ربع مليون شخص يتظاهرون في جميع أنحاء البلاد

"معاريف"

القدس عاصمة فلسطين

للأسبوع العشرين على التوالي، تواصلت الاحتجاجات ضد الإصلاح القانوني، يوم أمس (السبت)، مع مشاركة أكثر من ربع مليون متظاهر في نحو 150 مركزًا مختلفًا في أنحاء البلاد. وبحسب المنظمين، شارك في الاحتجاجات المختلفة 285 ألف شخص، منهم 135 ألفًا في المظاهرة الرئيسية في شارع كابلان في تل أبيب، ونحو 150 ألفًا في المراكز الأخرى.

وقال المنظمون: "نهب المال العام لصالح المقربين من الحكومة، بدلاً من الاستثمار في المواطنين، هو خطوة أخرى في تحويل إسرائيل إلى ديكتاتورية"، كما في المجر وبولندا، وكما هو الحال في دكتاتوريات العالم الثالث – بدلاً من استثمار المال العام في تحسين البلاد – ينهبون لصالح الحكومة. يقضي نتنياهو وقته في محادثات خاملة في منزل الرئيس، وفي هذه الأثناء ينهب 14 مليار شيكل من أموال دافعي الضرائب لأصدقائه، أموال فاسدة تهدف إلى السماح له بتمرير قوانين الديكتاتورية."

و"بدلاً من مناقشة ترسيخ الديمقراطية وتعزيزها، وضمان لجنة مستقلة لاختيار القضاة، فإن استمرار المحادثات الراكدة يضعف دفاعات الديمقراطية، ويضر باستعادة الاقتصاد، ويساعد نتنياهو على تمرير السطو على الميزانية والتشريع الفوري بطريقة السلامي البولندية. يجب على لبيد وغانتس الخروج فورا من هذه المحادثات المخادعة".

من جهته قال غانتس، في مظاهرة بيتاح تكفا: "الجمهور، الذي يتواجد في الشوارع منذ 20 أسبوعا، يقدم لنا أفضل درس يمكن إعطاؤه في المواطنة: الصوت يبدأ من صندوق

القدس عاصمة فلسطين

الاقتراع، لكنه لا ينتهي هناك. لدولة إسرائيل تحديات كثيرة من الخارج والداخل، لكن نتنياهو اختار الانقلاب على النظام في محاولة لمحو القيم الديمقراطية والليبرالية التي قامت عليها دولة إسرائيل، ولن نسمح بذلك. نحن نكافح وسنواصل الكفاح من أجل مستقبل البلد بأكمله".